جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

6

التقرير الاستراتيجي السنوي
الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية

الجزء الأول

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 2020

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/
STG.CENTER
CenterSTG

تطورات الأوضاع في الأزمة السورية خلال عام 2020

د.سامر عبد الهادي علي

المركز السوري للعلاقات الدولية - إسطنبول

تطورات الأوضاع في الأزمة السورية خلال عام 2020

مقدمة:

شهدت القضية السورية تراجعاً ملحوظاً خلال عام 2020 كأولوية لدى الكثير من دول العالم، وتحديداً الدول الكبرى والفاعلة في الملف السوري، بالرغم من أنها لا تزال تشغل حيّزاً مهماً ومحورياً على الساحتين الإقليمية والدولية، وارتباطها وتأثيرها على مجمل ملفات المنطقة والعالم.

ورغم المراوحة التي شهدها الملف السوري على الأصعدة كافة، خاصة السياسية منها والعسكرية، إلا أنّ هذه القضية لا تزال تشهد الكثير من التطورات والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سواء على مستوى الداخل السوري بتعقيداته وتأثيراته وتفاعلاته، أو على المستوى الخارجي، إقليمياً ودولياً.

من هذا المنطلق سنقوم باستعراض أهم التطورات والمتغيرات التي شهدتها القضية السورية خلال عام 2020 على الأصعدة كافة، إضافة لقراءة تحليلية موضوعية لهذه المتغيرات، داخلياً وخارجياً، على مختلف المستويات.

أولاً: التطورات والمتغيرات على الصعيد السياسي:

شهدت القضية السورية خلال عام 2020 متغيرات سياسية عدّة على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، ارتبطت ببعضها ارتباطاً وثيقاً، وبقيت دول إقليمية ودولية ممسكة بالملف السوري، وذات التأثير الأكثر فاعلية من السوريين أنفسهم على مختلف انتماءاتهم وتوجهاتهم وتياراتهم، نظاماً ومعارضة، بحيث أصبحت تلك الدول، ولا تزال، تمتلك كامل القرارات التي تفرضها على الشعب السوري، ليس سياسياً فقط، بل حتى عسكرياً واقتصادياً واجتماعياً. وهنا يصعب الفصل بين المتغيرات السياسية على مستوى الداخل السوري، والمتغيرات على المستويين الإقليمي والدولي، لتداخلها الوثيق بعضها ببعض. ورغم ذلك يمكن الحديث عن تلك المتغيرات كلاً على حدة، بهدف تبيان أهم المتغيرات التي أثّرت على الداخل السوري أكثر، وتلك التي كان تأثيرها على المستوى الخارجي أكبر.

1 - التطورات والمتغيرات السياسية الداخلية:

شهدت بعض الملفات الداخلية على المستوى السياسي (مناطق سيطرة النظام وملف إدلب وشرقي الفرات واللجنة الدستورية) تراجعاً ملحوظاً في العمل والنشاط وصل مرحلة الجمود، مع استثناءات قليلة في هذا الملف أو ذاك، واستمرار تهميش الدور السوري بأطرافه المختلفة كفاعل مهم في هذه الملفات. وهنا سنتطرّق للحديث عن هذه الملفات على مستوى السياسة الداخلية خلال عام 2020، وأهم التطورات الحاصلة في هذا الإطار.

أ- مناطق السيطرة والنفوذ:

ملف مناطق سيطرة النظام:

شهدت مناطق سيطرة النظام السوري هذا العام اضطراباً وتخبطاً على المستويات كافة، خاصة الاقتصادية منها، ما انعكس سلباً على سياسة النظام الداخلية في مناطق سيطرته، حيث عمل على إحداث تغييرات في الحكومة، بهدف ضبط الأوضاع الداخلية، وتلافي الانهيار المتواصل، فأصدر رأس النظام بشار الأسد في 11 حزيران/ يونيو المرسوم رقم /143/ لعام 2020 القاضي بإعفاء رئيس مجلس الوزراء عماد خميس من منصبه، وتعيين حسين عرنوس خلفاً له إضافة لمهامه كوزير للموارد المائية.

جاءت إقالة الحكومة هذه بعد التراجع الكبير لليرة السورية أمام الدولار حيث تخطت حاجز الـ 3000 ليرة سورية للدولار الواحد، ما أثار استياءً كبيراً في الشارع السوري، انعكس بدوره على أسعار السلع الاستهلاكية. ونادى على إثرها عدد من أعضاء مجلس الشعب بحجب الثقة عن الحكومة، التي لم ترتق للمستوى المعيشي للمواطنين والسياسات الخاطئة للحكومة.

ثم أصدر رأس النظام في 30 آب/ أغسطس المرسوم رقم /221/ لعام 2020 القاضي بتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة المهندس حسين عرنوس أيضاً، وهي الحكومة السادسة في سورية منذ اندلاع الثورة في آذار/ مارس 2011، وتضمنت الوزارة الجديدة تغييرات طالت 14 وزيراً.

بعد هذه التغييرات في الحكومة، اتجه النظام السوري لإجراء انتخابات ما يسمى مجلس الشعب، بعد تأجيلها لمرتين خلال هذا العام بسبب الإجراءات الاحترازية المتخذة في مواجهة فايروس كورونا. فقد أصدر بشار الأسد في 14 آذار/ مارس مرسوماً يقضي بتأجيل الانتخابات البرلمانية من 13 نيسان/ أبريل إلى 20 أيار/ مايو 2020. ثم تقرر أيضاً تأجيل الانتخابات مجدداً إلى 19 تموز/ يوليو حيث تم إجراؤها فعلاً. وفي 4 آب/ أغسطس 2020 أصدر بشار الأسد المرسوم رقم /209/ لعام 2020 يقضي بدعوة مجلس الشعب للدور التشريعي الثالث للانعقاد لأول مرة في 10 آب/ أغسطس 2020. وبذلك يكون النظام قد أعاد ترتيب أوراقه الداخلية بتغيير الحكومة ومجلس الشعب لمواجهة الداخل السوري المتدهور أولاً، وتوجيه رسالة للخارج باستمرار سيطرة النظام على الأجهزة والإدارات الحكومية بمفاصلها كافة، وأتبع ذلك بإجراءات تمهيدية بهدف توجيه رسالة للدول الحاضنة للاجئين السوريين بأن الأوضاع في سورية نحو التحسن والتهدئة، لذلك دعا تلك الدول إلى المشاركة في مؤتمر اللاجئين السوريين الذي عقده في دمشق يومي 11- 12 تشرين الثاني/ نوفمبر بمشاركة ضعيفة لبعض الدول منها روسيا وإيران ولبنان، ودول أخرى غير فاعلة في الملف السوري، مقابل رفض واسع من جميع الدول الأخرى ذات الفاعلية الأهم في الملف السوري، في مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوربي وتركيا ومعظم الدول العربية، ما يعني فشل هذا المؤتمر في جذب الدول المهمة للمشاركة من ناحية، وفشله في إقناع السوريين اللاجئين أنفسهم في العودة، وسط استمرار تدهور الأوضاع الداخلية، وعدم حصول التغييرات السياسية التي لا يزال ينشدها السوريون برحيل هذا النظام الاستبدادي.

ملف منطقة إدلب:

لا يزال ملف إدلب موضع خلافات وتصورات متناقضة حيناً ومتقاربة حيناً آخر، خاصة بين روسيا وتركيا، الفاعِلَين الرئيسَين في هذا الملف، بناءً على ما تم الاتفاق عليه سابقاً بينهما حسب اتفاق سوتشي، أو ما سُمّي اتفاق «منطقة خفض التصعيد» الرابعة التي جرى التوافق عليها بين الدول الراعية لمفاوضات «أستانا 4»، تركيا وروسيا وإيران، في 4 أيار/ مايو 2017، وعلى ضوء الاتفاق هذا جرى قيام تركيا بنشر نقاط مراقبة على طول المنطقة الممتدة من ريف حلب إلى إدلب وريف حماة والساحل، بحيث نشرت قواتها في 12 نقطة مراقبة. ثم جرى اتفاق آخر حول هذا الملف بين تركيا وروسيا في اجتماع القمة الثنائية التي جمع رئيسي البلدين في سوتشي الروسية بتاريخ 17 أيلول / سبتمبر 2018، وهو ما سُمّي «اتفاق المنطقة العازلة منزوعة السلاح»، مع استمرار عمل نقاط المراقبة التركية في المنطقة. لكن بالرغم من هذا الاتفاق فإنّ النظام السوري مدعوماً من روسيا وإيران قام بعملية عسكرية واسعة في هذه المنطقة، وتحديداً بعد انتهاء جولة مفاوضات أستانة 13 في 26 نيسان/ أبريل 2019. وقد لاقت هذه العملية تنديداً واسعاً، خاصةً من جانب تركيا التي تعرضت بعض نقاطها للمراقبة إلى عمليات قصف مباشرة، وأصبحت بعض نقاطها محاصرة تماماً من قبل ميليشيات النظام، واستطاع النظام خلالها من احتلال مناطق واسعة من ريف حماة وجبل الزاوية ومدينتي سراقب ومعرة النعمان.

وخلال عام 2020 أكّدت تركيا مرّات عدّة على لسان عدد من مسؤوليها بأنها لن تسحب نقاطها المحاصرة، وستبقى تمارس عملها في المراقبة وتطبيق اتفاقاتها مع روسيا في هذا الملف. رغم ذلك شهدت المنطقة في الشهرين الأخيرين من هذا العام بدأ تركيا، وبشكلٍ مفاجئ، سحب نقاطها المحاصرة فعلاً، رغم تصريحات مسؤوليها السابقة.

بدأت أولى الانسحابات من نقطة مورك بريف حماة في 21 تشرين الأول/ أكتوبر، وتم إخلائها بالكامل على مدى أسبوعين. ثم تلاه الإعلان عن سحب النقاط الأخرى المحاصرة في كل من (شيرمغار- تل طوقان- الشيخ عقيل) وذلك بحسب الصحفي التركي «ليفنت كمال»، ثم جرى انسحاب آخر من نقطة المراقبة في معرحطاط على الطريق الدولي M5 بريف إدلب، والتمركز في مطار تفتناز شرق إدلب وذلك في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر.

شكلت هذه التطورات المفاجئة على الأرض في إدلب مفاجأة بين أوساط المدنيين الذي كانوا يأملون بالعودة إلى مدنهم وقراهم التي تم تهجيرهم منها منذ عام 2019، وبأنّ النقاط التركية تلك كانت تشكل عامل اطمئنان لهم من خلال توصل تركيا إلى تفاهم ما مع روسيا حول إمكانية العودة لمناطقهم، إلا أنّ هذه الانسحابات فتحت الأبواب لكثير من التكهنات لمستقبل الوجود التركي بشكلٍ عام في منطقة إدلب ككل، خاصة مع صمت تركي كامل عن أسباب وطبيعة هذا الانسحاب، وتزايد المخاوف لدى السكان المحليين والنازحين عامةً بوجود اتفاق ما غير معلن مع الجانب الروسي لإعادة تموضع جديدة في منطقة إدلب.

ملف منطقة شرقي الفرات:

شهدت منطقة شرقي الفرات خلال هذا العام الهدوء النسبي الأكبر بين مناطق سورية الأخرى. هذا الهدوء انعكس على القيادات العسكرية والمدنية في المنطقة فاعلية أكبر في التواصل واللقاءات والاجتماعات على مستوى المنطقة داخلياً، وعلى المستوى الخارجي، من خلال التواصل مع عدد من الأطراف الفاعلة في الملف السوري، في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وبعض الدول الأخرى.

وفي هذا الإطار حاولت الولايات المتحدة الأمريكية عبر مسؤولها عن الملف السوري «جيمس جيفري» إقناع قوات قسد الكردية بالانفصال عن حزب العمال الكردستاني PKK لتفادي هجوم تركي جديد في المنطقة تهدد به تركيا لتطهير كامل حدودها المشتركة مع سورية، وهو ما بات أكثر واقعية وجديّة في الفترة الأخيرة، حيث صرح بذلك عدد من المسؤولين الأتراك، في مقدمتهم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ووزير الدفاع خلوصي أكار في أكثر من مناسبة.

حاول جيفري في لقاءات عديدة تجنيب المنطقة عمليات عسكرية جديدة محتملة لتركيا، وفي هذا الإطار أجرى عدد من اللقاءات والاجتماعات مع الأكراد من جهة ومع تركيا من جهةٍ أخرى، وقام بزيارات متعددة بين الجانبين، منها زيارته إلى تركيا في 26 آب/ أغسطس بحث فيها مع المسؤولين الأتراك الملف السوري، وضرورة ما أسماه «إنهاء المرحلة العسكرية في الأزمة السورية»، وأضاف أنّ «سورية تشكل تهديداً كبيراً للأمن والجيوسياسية لجميع الجيران وخاصة تركيا».

وفي 21 أيلول/ سبتمبر قام جيفري بزيارة إلى كل من شمال شرق سورية وإلى مدينة أربيل العراقية، حيث التقى في سورية مع مسؤولين من «قوات سورية الديمقراطية» قسد، وأحزاب كردية، وممثلين قبليين من دير الزور، ثم توجه إلى مدينة أربيل العراقية واجتمع برئيس إقليم كردستان العراق نيجيرفان بارزاني، لبحث الجهود الرامية لبعث الاستقرار ومكافحة ما أسماه «الجماعات المتطرفة».

محاولات جيفري هذه أخذت في الفترة الأخيرة، وقُبيل إعلان استقالته من مهامه في 10 تشرين الثاني/ أكتوبر، طابع التهديد بالتخلي عن القوات الكردية في وجه تركيا فيما إذا أصّرت على استمرار ارتباطها بحزب العمال الكردستاني، وبالتالي استمرار ما تعتبره أنقرة تهديداً لأمنها القومي. وفي هذا الإطار أعلن قائد قوات قسد «مظلوم عبدي» في أكثر من مناسبة رغبته في المفاوضات مع تركيا دون شروط مسبقة لحل مختلف القضايا الإشكالية، لكن لم يشر في تصريحاته إلى نية الأكراد الانفصال عن العمال الكردستاني، أو إخراج قواته من سورية، وبالتالي لم تلق تلك الدعوات آذاناً صاغية من الجانب التركي، الذي التزم الصمت الكامل تجاه تصريحات عبدي هذه.

بالمقابل أنهى جيفري مهمته بتقديم استقالته تاركاً هذا الملف المعقد لخليفته «جول رايبورن» الذي كان يعمل نائباً له لشؤون سورية دون أي تطورات أو متغيرات حصلت في هذا الملف خلال عام 2020.

ملف اللجنة الدستورية:

بدأت اللجنة الدستورية أعمالها في مقر الأمم المتحدة في جنيف منذ العام الماضي 2019 بعقد جولتين، الأولى في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، بحضور ممثلين عن المعارضة السورية والنظام ومنظمات المجتمع المدني، والثانية في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، إلا أنّ وفد النظام انسحب من الجولة الثانية للاجتماعات، وأكد عضو وفد «هيئة التفاوض السورية» يحيى العريضي: «إن اجتماع اللجنة الدستورية لم ينعقد بسبب عدم وجود اتفاق على البرنامج أو جدول المباحثات خلال الاجتماع»، وأضاف أنّ: «رئيس اللجنة الدستورية من جانب وفد «النظام» قدم «شيئاً اعتبره جدولاً، يتضمن مكافحة الإرهاب، ورفع العقوبات، وإدانة ما وصفه بالغزو التركي»، واصفاً مطالب وفد «النظام بأنها «سياسية». وانتهت الجولة الثانية في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 دون أي تغيير أو تقدم في أي ملف من ملفات اللجنة بسبب عرقلة النظام لعمل اللجنة وتعطيلها بحجج مختلفة.

واستمر خلال عام 2020 تعطيل عمل اللجنة حتى 24 آب/ أغسطس 2020 حيث بدأت الهيئة المصغرة للجنة الدستورية اجتماعها من خلال جولة ثالثة في جنيف، إلا أنها ما لبثت أن تأجلت جلساتها بسبب ظهور إصابة أربعة من وفد النظام بفايروس كورونا، ثم عادت اللجنة لاستئناف جلساتها التي انتهت في 29 آب /أغسطس، وبالرغم من محاولات النظام المتجددة لتعطيل عمل اللجنة إلا أنّ هذه الجولة شهدت تحركات للمبعوث الأممي غير بيدرسون، وجهود دولية، في مقدمتها المساعي الأميركية إلى جانب المعارضة السورية، لإتمام أعمال اللجنة بالكامل والخروج بصيغة دستور جديد للبلاد قبل موعد الانتخابات الرئاسية منتصف العام المقبل. وقد عُدّت هذه الجولة من أنجح الجولات من حيث الاستمرارية والمناقشات التي حصلت، ويمكن أن نعزو ذلك للضغوط الدولية، خاصة على وفد النظام لإنجاحها، وتحديداً من الجانب الروسي الداعم للنظام للسوري.

توقفت بعدها اللجنة عن جولات جديدة رغم تأكيد المندوب الروسي الدائم في الأمم المتحدة «غينادي غاتيلوف» في 25 أيلول/ سبتمبر بأنّ: «انعقاد الجولة الجديدة للجنة الدستورية السورية في جنيف سيتم في أقرب وقت»، ومؤكداً أن «جدول أعمال الجولة المقبلة موجود بالفعل»، وأوضح أن «تأخير تحديد موعد الجلسات يعود إلى ظروف كثيرة، من بينها الوضع الوبائي في جنيف، حيث تجري المفاوضات».

في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 أعلن الرئيس المشترك للجنة الدستورية السورية عن وفد المعارضة هادي البحرة أن أطراف اللجنة توصلت إلى توافق على عقد جولتين جديدتين من الاجتماعات في جنيف، حيث تقرر عقد الدورة الرابعة في جنيف بتاريخ 4 كانون الأول/ ديسمبر، كما تم الإعلان عن جدولي أعمال الدورة الرابعة والدورة الخامسة التي من المقرر عقدها في شهر كانون الثاني/ يناير من العام القادم 2021، إلا أنّ الأمم المتحدة عدّلت تاريخ انعقاد الجولة الرابعة بحث أصبح في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر ويستمر انعقاد الجولة حتى 4 كانون الأول/ ديسمبر.

ب- قراءة تحليلية للتطورات السياسية الداخلية:

شكلت الضغوط الداخلية على الأصعدة كافة، والتي شملت جميع القوى الفاعلة على المستوى الداخلي، الأرضية لرسم سياسات هذه الأطراف على المستوى الداخلي، ويمكن تحديد اثنين من هذه الضغوطات، تعدّ الأهم والأكثر تأثيراً على تلك السياسات، هي الضغط الاقتصادي والضغط الأمني، حيث أدّى العامل الاقتصادي دوراً مهماً في اتخاذ النظام سياسات داخلية وخارجية معاً نتيجةً لذلك، فتغيرت الوزارة، وجرى انتخابات لمجلس الشعب، كما جرى تغيير مدراء إدارات ومحافظين، بهدف وقف التدهور الاقتصادي تحديداً في مناطق سيطرة النظام، الذي انعكس على الواقع الاجتماعي سوءاً وتدهوراً في مستوى المعيشة لم يسبق لها مثيل في تاريخ سورية. لكن رغم ذلك لم تستطع حكومة النظام وقف هذا التدهور لأسبابٍ داخلية وخارجية. أما العامل الأمني فلا يزال النظام يسعى لفرض سيطرته العسكرية على ما تبقى من الجغرافيا السورية الخارجة عن سلطته، رغم إدراكه استحالة ذلك مع وجود فواعل دولية كبرى في المشهد السوري الداخلي.

من الناحية الأخرى، لا تزال سياسات القوى المتحكمة بالمناطق الخارجة عن سلطة النظام، في إدلب وحلب وشمال شرق سورية، تشهد تخبطاً كبيراً، وانقسامات داخلية على المستويين السياسي والعسكري، ففي إدلب تسيطر هيئة تحرير الشام الرافضة لأي تدخل في سياساتها وإدارتها للمنطقة، وفي حلب والشمال السوري التي تتبع عملياً للائتلاف الوطني السوري، وتسيطر عليه فصائل ما يسمى الجيش الوطني السوري، تبقى الكلمة العليا فيها عسكرياً لتلك الفصائل، وتتدخل إدارياً في مفاصل المنطقة المدنية من هيئات ومجالس ومنظمات، رغم خضوعها من الناحية السياسية للحكومة المؤقتة. بالمقابل ترفض الميليشيات الكردية في الشمال وفي شرقي الفرات أي دعوات للتفاهم مع المعارضة السورية سياسياً وعسكرياً، معتمدةً على الدعم الأمريكي في مناطق سيطرتها عسكرياً، وعلى دعمها سياسياً في سبيل الوصول لأهدافها بإقامة كيان كردي مستقل، وهو ما ترفضه قوى المعارضة السورية وكذلك النظام السوري داخلياً، وترفضه إقليمياً تركيا التي تسعى باستمرار لتغيير هذا الواقع من خلال السيطرة على مناطق جديدة على طول حدودها الجنوبية لمنع أي تطورات سياسية وعسكرية لصالح تلك الميليشيات الكردية.

الصراع السياسي الداخلي هذا انعكس سلباً على المفاوضات القائمة بين النظام والمعارضة فيما يخص الحل السياسي عامة، وما يخص عمل اللجنة الدستورية خاصة، حيث لا تزال التناقضات السياسية قائمة بين الجانبين، وهو ما عطل أي تقدم حقيقي في هذا الملف المهم رغم انعقاد جولاتٍ أربع، يأتي ذلك في ظل ظروف ومتغيرات جديدة في المشهد السياسي العالمي بفوز بايدن وخسارة ترامب للانتخابات الأمريكية، وقلق روسي متزايد من تدهور منظومة الحكم لدى النظام في ظل الانهيار الذي تشهده مناطق سيطرته، لذلك سيبقى الملف السياسي الداخلي في صراع مستمر بين مختلف الأطراف الداخلية كنتيجة لعدم التفاهم الإقليمي والدولي حول حل القضية السورية بسبب مصالح تلك الدول المتصارعة والمتضاربة على الأرض السورية وعلى ملفات إقليمية ودولية عدّة تاريخية ومستجدة.

2 - المتغيرات السياسية على المستويين الإقليمي والدولي:

أ- المواقف الإقليمية والدولية الفاعلة:

الموقف الأمريكي:

لم يشهد عام 2020 تطوراً فاعلاً في الملف السوري، واستمر الموقف على ما هو عليه من رفض أمريكي لاستعادة النظام أي منطقة جديدة لسلطته، مع استمرار دعم المعارضة السورية سياسياً، واستمرار السيطرة الأمريكية العسكرية في منطقة شرقي الفرات بالتعاون والدعم للميليشيات الكردية المسيطرة على المنطقة، وعلى الثروات النفطية فيها.

ويمكن القول أنّ الفاعل الرئيس في الموقف الأمريكي تجاه النظام السوري تحديداً هو تفعيل قانون قيصر لمعاقبة النظام السوري وداعميه من أفراد ومؤسسات وحكومات ودول، وهو القانون الذي وقعه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 21 كانون الأول/ ديسمبر 2019. وبموجب هذا القانون بدأت الإدارة الامريكية فرض سلسلة من العقوبات المتتالية على النظام وداعميه خلال هذا العام، والذي أدّى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مناطق سيطرة النظام، وحصاره سياسياً، من خلال تراجع كثير من الدول عن دعمه أو إعادة تفعيل علاقاتها معه، منها بعض الدول الخليجية.

وضمن تفعيل قانون قيصر، تم خلال عام 2020 فرض خمس حُزم من العقوبات على النظام، هي:

الحزمة الأولى في 2020/6/17:

في هذا التاريخ دخل قانون قيصر حيز التنفيذ فعلياً، وأعلنت الولايات المتحدة أولى عقوباتها على النظام، واستهدفت الحزمة الأولى من هذه العقوبات رئيس النظام بشار الأسد وزوجته وشخصيات وكيانات أخرى بلغ عددها 39 شخصية وكيان. وبهذه المناسبة قالت الخارجية الأميركية إنّ عشرات ممن تستهدفهم العقوبات عرقلوا حلاً سياسياً سلمياً، وبعضهم «موّل فظائع نظام الأسد». وتعهد وزير الخارجية «بومبيو» بفرض مزيد من العقوبات حتى يوقف نظام الأسد الحرب، ويوافق على حل سياسي وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254، وقال: :إنّ عقوبات «أكثر بكثير» ستفرض خلال الأسابيع والشهور المقبلة».

الحزمة الثانية في 2020/7/29:

فرضت الولايات المتحدة الحزمة الثانية من العقوبات التي شملت أشخاص وكيانات بينهم حافظ الأسد نجل بشار الأسد. وجاء في نص بيان نُشر على موقع وزارة الخزانة الأمريكية أن العقوبات الجديدة وعددها 14 استهدفت رجال أعمال وأشخاصاً متواطئين في جهود إعادة الإعمار «الفاسدة لبشار الأسد»، وبينهم حافظ الأسد (نجل بشار)، وزهير توفيق الأسد (عم بشار) ونجله كرم الأسد، ووسيم أنور القطان أحد كبار رجال الأعمال الداعمين للنظام السوري.

كذلك شملت العقوبات كل من «الفرقة الأولى المدرعة لجيش النظام السوري»، وشركة «آدم للتجارة والاستثمار»، وشركة «تي دبلايو» التابعتين للقطان، وشركة «نقطة تقاطع»، وفندق الجلاء، ومركزي «المالكي»، و«قاسيون» التجاريين، ومفروشات «لاروسا»، وشركة «مروج الشام للاستثمار والسياحة»، ومجمع «يلبغا العقاري».

وأعلن وزير الخارجية مايك بومبيو أن مجموعة العقوبات هذه أُطلق عليها اسم «عقوبات حماة ومعرة النعمان»، كإشارة رمزية إلى ذكرى اثنتين من أبشع فظائع وجرائم نظام الأسد، والتي وقعت كل منهما في مثل هذا الأسبوع من عامي 2011 و2019.

الحزمة الثالثة في 2020/8/20:

شملت هذه الحزمة عقوبات على كل من المستشارة الإعلامية لبشار الأسد لونا الشبل، والرئيس السابق لاتحاد طلبة سورية والعضو القيادي في حزب البعث عمار الساعاتي وذلك لقيامه بتسهيل انتساب طلاب الجامعات إلى ميليشيات النظام السوري. كذلك شملت الحزمة عقوبات على مساعد الأسد ياسر إبراهيم «لجهوده في منع أو عرقلة الحل السياسي للصراع السوري»، حيث قام إبراهيم وباستخدام شبكاته في جميع أنحاء الشرق الأوسط وخارجه بإبرام صفقات فاسدة لصالح الأسد ونظامه. كما أدرجت العقوبات قائمة بأسماء العديد من قادة الوحدات العسكرية «لجهودهم في منع وقف إطلاق النار في سورية» منهم قائد قوات الدفاع الوطني فادي صقر، والعميد غياث دلة قائد اللواء 42 في الفرقة الرابعة التي يقودها ماهر الأسد شقيق بشار، وقائد «فوج الحيدر» في ميليشيات النظام سامر إسماعيل.

وفي هذا الإطار أوضح المبعوث الأمريكي الخاص إلى سورية جيمس جيفري وجود خمسة شروط لرفع العقوبات هي: «عدم استخدام النظام السوري وحلفائه المجال الجوي السوري لاستهداف المدنيين، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المحاصرين، والسماح بالعودة الطوعية الكريمة للنازحين، والمحاسبة العادلة لمرتكبي جرائم الحرب».

الحزمة الرابعة في 2020/9/30:

اعتُبرت هذه الحزمة الأقسى على نظام الأسد وداعميه، واستهدفت شخصيات مقربة من أسماء الأسد نفسها، بالإضافة إلى عدد من الوزراء والقادة العسكريين والأمنيين. وشملت العقوبات رجل الأعمال خضر طاهر وعدة شركات يملكها وتدور في فلك نفوذ أسماء الأسد، هذه الشركات هي: شركة «إيما» وشركة «إيما تيل» للاتصالات، وشركة «إيما تيل بلاس»، وشركة «القلعة للحماية والحراسة والخدمات»، وشركة «إيلا للخدمات الإعلامية»، وشركة «إيلا للسياحة»، وشركة «الياسمين للتعهدات»، وشركة «النجم الذهبي التجارية»، وشركة «السورية للمعادن والاستثمار»، و «الشركة السورية للإدارة الفندقية، وشركة «العلي والحمزة».

كذلك طالت قائمة العقوبات كل من نسرين إبراهيم ورنا إبراهيم (اللتان تملكان حصص في شركة

تلي إنفست المؤسسة لشركة إم تي إن)، وحازم قرفول «حاكم مصرف سورية المركزي»، وميلاد جديد «قائد القوات الخاصة»، وحسام لوقا «رئيس اللجنة الأمنية في درعا». كما استهدفت العقوبات وزارة السياحة، والشركة السورية للنقل والسياحة التابعة للوزارة.

وفي إطار هذه الحزمة، قال وزير الخارجية مايك بومبيو: أن «الولايات المتحدة فرضت عقوبات على 17 من شخصيات النظام السوري العسكريين والحكوميين ورجال الأعمال الفاسدين، وشركات تستثمر الصراع السوري».

واعتبر أنّ «أفعال الجهات التي فُرضت عليها العقوبات، أطالت معاناة الشعب السوري»، وأنّ الطريق الوحيد لرفع العقوبات هو تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي /2254/ لحل الأزمة السورية.

الحزمة الخامسة في 2020/11/10:

وهي آخر حزمة من العقوبات تفرضها الإدارة الأمريكية هذا العام، واستهدفت العقوبات ثمانية أفراد و11 كياناً، منها شركات عاملة في قطاع النفط، ومسؤولين عسكريين، وأعضاء في مجلس الشعب، وكيانات تابعة لحكومة النظام، إضافةً إلى أفراد سوريين ولبنانيين متهمين بدعم النظام في مجال القطاع النفطي.

ومن الأسماء التي شملتها العقوبات: «حسام القاطرجي، نبيل محمد طعمة، ناصر العلي، كمال عماد الدين المدني، طارق عماد الدين المدني، غسان جودت إسماعيل، عامر تيسير خيتي، صقر أسعد الرستم».

أما الكيانات فهي: وزارة النفط، مجموعة طعمة (دمشق)، مؤسسة تكرير النفط (حمص)، إدارة المشاريع الصغيرة (السوق الحرة، دمشق)، شركة مصفاة الساحل (طرطوس)، شركة أرفادا البترولية المساهمة المغفلة الخاصة (دمشق)، مصفاة الرصافة (الرقة)، ساليزار شيبينغ ش.م.ل (بيروت).

وعسكرياً ضمت القائمة: «قوات الدفاع الوطني، مؤسسة الإنشاءات العسكرية (دمشق)، خيتي القابضة (دمشق).

الموقف الروسي:

بقيت روسيا الداعم الأكبر والفاعل الأهم إلى جانب نظام الأسد على المستويات كافة، خاصة السياسية منها والعسكرية. وبالرغم من التراجع الكبير للعمليات العسكرية الكبيرة، إلا أنها عملت خلال هذا العام على شن هجمات جوية عدّة على مواقع عسكرية للمعارضة السورية، إضافة إلى استهدافها للمرافق والمباني الخدمية والمدنية كعامل ضغط على المدنيين في المناطق الخارجة عن سلطة النظام.

أما سياسياً، فقد استمر الدعم الروسي للنظام في كل المحافل والاجتماعات الخاصة بالملف السوري، سواء في مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة، أو من خلال اللقاءات والاجتماعات الثنائية والمتعددة بين الأطراف الفاعلة، رغم تراجع تلك الاجتماعات هذا العام لأسبابٍ عدّة أهمها انتشار وباء كورونا

وتصدره المشهد العالمي.

وخلال هذا العام لم يتم عقد أي جولة جديدة من اجتماعات آستانة، حيث انتهت تلك الجولات بعقد آخر جولتين (12 – 13) العام الماضي 2019. لكن الرئيس الروسي أجرى خلال هذا العام لقاءَين مع رأس النظام بشار الأسد، الأول مطلع العام في 7 كانون الثاني/ يناير عندما زار بوتين، وبشكلٍ مفاجئ، سورية والتقى فيها بشار الأسد في مقر قيادة القوات الروسية العاملة في سورية، حيث أشاد خلالها الرئيس الروسي «بالتقدم الهائل الذي تحقق في سورية في طريق إعادة ترسيخ الدول السورية ووحدة أراضيها».

أما اللقاء الثاني فكان عن بعد عبر تقنية الفيديو في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، أكد بوتين خلالها أنّ: «بؤرة الإرهاب الدولي في سورية تم القضاء عليها عملياً»، معلناً أنّ: «الوقت قد حان لعودة جماعية للاجئين السوريين إلى البلاد». كما أكد بوتين أنّ روسيا تؤيد في هذا الإطار عقد مؤتمر دولي للاجئين، وأنّ الوفد الروسي سيكون من أكبر الوفود المشاركة. لذلك فإنّ هذا اللقاء كان بمثابة إعطاء الضوء الأخضر لنظام الأسد بإطلاق مؤتمر عودة اللاجئين، الذي انعقد فعلاً بعد يومين فقط من اللقاء في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر في دمشق.

كذلك وقفت روسيا إلى جانب الأسد رافضةً قانون قيصر الأمريكي لمعاقبته ونظامه، وقال سفير روسيا لدى الأمم المتحدة «فاسيلي نيبينزيا» إنّ واشنطن أكدت أن «الغرض من هذه الإجراءات هو الإطاحة بالسلطات الشرعية في سورية». لكن بالرغم من معارضتها هذه إلا أنها لم تقم بتقديم أي دعم للنظام على المستوى الاقتصادي لمواجهة عواقب وتداعيات القانون على النظام، وهو ما انعكس تردياً كبيراً على المستويين الاقتصادي والاجتماعي لا يزال يزداد سوءاً يوماً بعد يوم.

الموقف الأوروبي:

ظلّ الموقف الأوربي متراجعاً بشكلٍ كبيرٍ في القضية السورية خلال هذا العام، ولم يشهد هذا الموقف أي تقدم ملموس ومؤثر في هذا الملف، سواء سياسياً أو عسكرياً، حيث اقتصر الدور الأوروبي على بعض البيانات والتصريحات التي لا تزال دون المستوى المطلوب من دول أوروبا، بالرغم من استمرارها بشكلٍ عام في تأييد المعارضة السورية بما يخص موقفها الرافض لعودة اللاجئين السوريين إلى سورية، عكسه رفض دول الاتحاد الأوروبي المشاركة في مؤتمر عودة اللاجئين السوريين إلى حضن النظام المجرم بالرغم من تلقيه دعوة رسمية للحضور، وقالت المتحدثة باسم الممثلة العليا للأمن والسياسة الخارجية في الاتحاد «فيديريكا موغيريني» في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر أنّ: «عودة اللاجئين السوريين إلى مناطقهم يجب أن تتم ضمن شروط تحافظ بالدرجة الأولى على أمنهم وكرامتهم». وأنّ هذه الشروط يجب أن تُحدد من قبل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة. كذلك أطلقت وزارة الخارجية الألمانية سلسلة معايير حقيقية وواقعية للاجئين السوريين حول العالم «لتصبح العودة ممكنة على نطاق واسع». وفي هذا الإطار نشر المركز الألماني للإعلام عبر حسابه الرسمي في تويتر ثمانية شروط لتمكين عودة اللاجئين والنازحين السوريين إلى ديارهم، هي:

1 – ضرورة انخفاض الأعمال العدائية «بشكل كبير ودائم».

2 – ضرورة وجود اتفاق رسمي مع الدول المضيفة للاجئين السوريين والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بغرض تسهيل عودة السوريين واستقبالهم.

3 – أن تكون «الضمانات الأمنية للعائدين حقيقية، ويمكن التحقق من مصداقيتها.

4 – السماح للسوريين لاجئين ونازحين اتخاذ قرارات وفقاً للمعطيات المتاحة دون إخضاعهم لضغوط تجبرهم على العودة أو إكراههم على القيام بذلك.

5 – منح عفو فعلي واسع النطاق دون استثناءات، بحق العائدين بمن فيهم المتخلفين من الخدمة العسكرية أو يعتقد بأنهم من داعمي المعارضة السورية.

6 – تمكين السوريين العائدين من حقهم في المطالبة بمساكنهم وممتلكاتهم واستردادها، والحصول على تعويضات، بحسب ما نص عليه القانون الدولي.

7 – السماح للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بمراقبة سير عملية استقبال السوريين وإعادة دمجهم دون عوائق.

8 – ضرورة احترام مسؤولية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة في مراقبة سير عملية عودة السوريين نازحين ولاجئين إلى البلاد.

بالمقابل لا يزال الاتحاد الأوروبي يفرض ويواصل فرض العقوبات على النظام السوري وداعميه من أفراد ومؤسسات وميليشيات قدمت ولا تزال الدعم اللامحدود لهذا النظام في جرائمه ضد الشعب السوري حتى اليوم.

الموقف التركي:

تحملت تركيا، ولا تزال، المجهود الأكبر في الملف السوري على المستويات كافة، واستمرت خلال السنوات التسع الماضية وحتى الآن على موقفها الثابت والداعم لقضية الشعب السوري العادلة في التخلص من هذا النظام الاستبدادي الذي لم يترك وسيلة من وسائل الإجرام إلا واستخدمها بحقه، وبالتالي فإن موقف تركيا لم يتبدل في ذلك، بالرغم من الكثير من الضغوط التي تعرضت لها سياسياً وعسكرياً، على مستوى الداخل التركي، وعلى المستويين الإقليمي والدولي.

على المستوى العسكري، استمرت تركيا خلال هذا العام في نشر نقاطها العسكرية بالرغم من أنها انسحبت من عدّة نقاط ومراكز، ذكرناها سابقاً، في إطار إعادة تموضع جديد بالاتفاق مع روسيا، كما استمرت في إرسال الأرتال والتعزيزات العسكرية بهدف تعزيز قدراتها العسكرية داخل سورية لحماية المنطقة من هجمات النظام وميليشياته الداعمة، ومنع أي عملية عسكرية باتجاه المنطقة تهدد روسيا والنظام باستمرار بالقيام بها.

بالمقابل تسعى تركيا إلى استمرار حماية حدودها الجنوبية من هجمات ميليشيات الكرد الانفصاليين، بل والعودة إلى التهديد بالقيام بعملية عسكرية قد تلجأ إليها في أي وقت لحماية أمنها القومي.

أما على المستوى السياسي، عملت تركيا على دعم موقف المعارضة السورية في جميع الملفات المطروحة على الطاولة بين الفرقاء المختلفين، أهمها ملف اللجنة الدستورية، ودعم جهود المبعوث الأممي إلى سورية، ورفض التعامل مع النظام السوري بأي من الملفات المطروحة، وهو ما ترجمه النظام إلى عدم دعوة تركيا لحضور مؤتمر عودة اللاجئين الذي عقده، بالمقابل كان هناك رفض تركي لهذا المؤتمر حيث اعتبرته محاولة فاشلة لإعادة تعويم النظام السوري بدعم روسي إيراني.

الموقف الإيراني:

يمكن القول أنّ البروز الأهم لإيران في سورية خلال هذا العام هو من خلال تعرض مراكزها العسكرية ومواقع ميليشياتها في سورية لقصف صهيوني متكرر طوال عام 2020، ما أدى إلى تدمير العديد من مواقعها ومقتل الكثير من ضباطها وميليشياتها في عمليات القصف تلك. بالمقابل لم تستطع إيران الرّد على كل عمليات القصف تلك حتى مجرد إدانة أو استنكار.

كذلك لا تزال إيران، بالرغم من تراجع العمليات العسكرية في سورية، تقدم الدعم المالي والعسكري واللوجستي لنظام الأسد ولميليشياتها في سورية، خاصة في مناطق ريف دمشق والجنوب السوري ومنطقة دير الزور.

أما على المستوى السياسي فقد استمرت إيران بدعم النظام في مواقفه السياسية على مختلف الأصعدة، إلا أنّ دورها السياسي تراجع بشكل كبير منذ العام الماضي وحتى هذا العام، ولم تعد إيران طرفاً رئيسياً فاعلاً في الملف السياسي للقضية السورية كما كانت في السابق، فتراجع دورها في ظل تطور موقف كل من روسيا وتركيا في هذا المجال. رغم ذلك قام مبعوث الأمم المتحدة «غير بيدرسون» بزيارة طهران في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر والتقى وزير الخارجية جواد ظريف لمناقشة ما أسماه الدور الإيراني لحل الأزمة السورية، باعتبارها طرفاً موجوداً على الأرض السورية من جهة، ولها ضغط سياسي على النظام السوري في بعض الملفات الداخلية.

الموقف العربي:

لم يرتقِ الموقف العربي منذ بداية الثورة السورية حتى اليوم إلى المستوى المطلوب والمأمول منه تجاه قضية السوريين ومعاناتهم، وبقي هذا الموقف في تراجع كبير ومستمر خلال هذا العام إلا من بعض التصريحات من هنا وهناك، والتي ليست ذات فاعلية تذكر أكثر من أنها تعبّر عن موقف هذه الدول أو تلك تجاه الملف السوري من منظور رفض التدخل الخارجي في القضية السورية حينما يتعلق الأمر بتركيا تحديداً، مع غياب تام لهذا الموقف بما يخص التدخل الروسي المباشر العسكري والسياسي في سورية. ففي 1 تشرين الأول/ أكتوبر أكّد تقرير نشره موقع «المونيتور» على «الجهود التي تبذلها القاهرة لمواجهة تركيا في ظل اتساع نفوذ أنقرة في المنطقة وتحديداً في سورية». وأنّ مصر تحشد الدول العربية لمواجهة تركيا في سورية، مستغلةً استياء بعض الدول العربية من التدخل التركي في سورية، وذلك لإعادة تاهيل رأس النظام بشار الأسد من جهة، وإعادته إلى جامعة الدول العربية مجدداً من جهة

أخرى. وفي 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 جرى اجتماع تشاوري جمع كل من السعودية والإمارات ومصر والأردن، على مستوى كبار المسؤولين في وزارات الخارجية، لبحث تطورات الأزمة السورية وسُبل تسويتها وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم «2254»، بما يحفظ وحدة سورية وسلامة أراضيها.

هذا التحرك لبعض الدول العربية يأتي قُبيل انعقاد الجولة الرابعة من اجتماعات اللجنة الدستورية السورية المقررة في جنيف في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر وتستمر حتى 4 كانون الأول/ ديسمبر من هذا العام.

الموقف الصهيوني:

ارتبط الموقف الصهيوني خلال السنوات الأخيرة من القضية السورية بالدور الإيراني المتنامي في سورية من خلال تواجد لضباط إيرانيين من الحرس الثوري والميليشيات الشيعية، خاصة ميليشيا حزب الله اللبناني على الأراضي السورية، واتخاذها للعديد من المراكز والقواعد والمستودعات والمعامل العسكرية في سورية عامة، وفي المنطقة الجنوبية والجنوبية الغربية من سورية، على حدودها مع الجولان المحتل، وهو ما يعني «لإسرائيل» تهديداً لأمنها الداخلي. وازداد هذا الموقف صلابة تجاه التواجد الإيراني وميليشياتها في سورية خلال عام 2020، لذلك ركّزت بشكلٍ كبير على مراقبة التموضع والانتشار العسكري الإيراني في سورية من جهة، والقصف الجوي المتواصل على تلك المواقع والمراكز والقوات من جهةٍ أخرى. وهنا نشير إلى أبرز تلك الهجمات التي شنها الكيان الصهيوني داخل الأراضي السورية خلال هذا العام، منها:

التاريخ	المواقع المستهدفة	السلاح المستخدم	النتائج
14/ 1/ 2020	مطار التيفور العسكري بريف حمص	الطيران	تدمير نقاط عسكرية ومقتل 3 عناصر من الميليشيات الإيرانية
6/ 2/ 2020	اللواء 91 التابع الفرقة الأولى، واللواء 75 ريف دمشق الغربي، مطار المزة العسكري، مواقع عسكرية يوجد فيها خبراء إيرانيون في جبل قاسيون بدمشق، مركز البحوث العلمية في جمرايا، منطقة مرج السلطان بريف دمشق.	الطيران	مقتل 23 من ميليشيات النظام والميليشيات الإيرانية
14/ 2/ 2020	مواقع عسكرية للنظام والمليشيات الإيرانية في محيط دمشق	الطيران	تدمير مستودعات أسلحة
23/ 2/ 2020	مواقع تابعة لمنظمة الجهاد الإسلامي جنوب دمشق	الطيران	اثنين من عناصر الجهاد (سليم أحمد سليم 24 عام، وزياد أحمد منصور 23 عام)

2020 /3 /5	مواقع إيرانية في المنطقة الوسطى قرب حمص	الطيران	تدمير مستودعات أسلحة
2020 /3/31	مواقع عسكرية إيرانية وسط سورية، منها موقع لتصنيع الأسلحة الكيماوية	الطيران	تدمير شحنات أسلحة ومصنع للسلاح الكيماوي
2020 /4 /20	مواقع المليشيات الإيرانية بالقرب من مدينة السخنة بريف حمص الشرقي	الطيران	تدمير المواقع المستهدفة
2020 /5 /5	ثكنات عسكرية في السفيرة بريف حلب الشمالي، ومواقع الحرس الثوري الإيران في معامل الدفاع بمدينة حلب	الطيران	مقتل 14 من الميليشيات الإيرانية، وتدمير مخازن أسلحة تابعة للنظام
2020 /5 /9	عدد من المواقع والبنى التحتية للمراكز والقواعد الإيرانية في سورية منها مخازن أسلحة ومنصات صواريخ ومنشآت استخبارية بريف دمشق وحمص	الطيران	تدمير مواقع عسكرية ومستودعات أسلحة ومقتل ما لا يقل عن 15 من عناصر ميليشيات النظام وإيران
2020 /6 /23	مواقع عسكرية إيرانية في السلمية والصبورة ومطار حماة العسكري والفوج 46 بريف حماة الغربي	الطيران	تدمير مواقع ومستودعات أسلحة
2020 /7 /20	مواقع إيرانية جنوب دمشق ودرعا والقنيطرة، ومنظومات دفاع جوي للنظام	الطيران	تدمير مواقع ومستودعات أسلحة
2020 /8/31	مواقع لقوات النظام في محيط مطار دمشق، ومنطقة الكسوة جنوب دمشق، ومحيط إزرع وكتيبة نامر وكتيبة قرفا وتل محجبة في ريف درعا الشمالي الشرقي التي تتواجد فيها ميليشيات حزب الله اللبناني	الطيران	مقتل 5 من الميليشيات بينهم 3 إيرانيين وتدمير أهداف عسكرية
2020 /9/2	مطار «T4» العسكري بريف حمص	الطيران	تدمير مراكز ونقاط عسكرية إيرانية
2020 /9/11	مصنع لإنتاج الصواريخ في منطقة السفيرة بريف حلب	الطيران	تدمير الموقع ومقتل عدد من قوات النظام
2020 /10/21	مقراً للميليشيات الإيرانية في مدرسة بقرية الحرية في ريف القنيطرة	الطيران	تدمير المقر ومقتل عدد من عناصر الميليشيات الإيرانية
2020 /11/18	مخازن ومقرّات قيادة ومجمّعات عسكرية وبطاريات أرض-جو في جنوب سورية	الطيران	مقتل 3 عناصر من قوات النظام وجرح عدد آخرين وتدمير مواقع عسكرية
2020 /11/25	مركزاً ومخزن أسلحة للميليشيات الإيرانية وميليشيا حزب الله اللبناني في جبل المانع بريف دمشق الجنوبي. وموقعاً لإيران في محيط بلدة رويحينة جنوبي القنيطرة	الطيران	تدمير مخازن أسلحة ومقتل عدد من الميليشيات الإيرانية

ب- مواقف المنظمات الإقليمية والدولية:

الأمم المتحدة ومجلس الأمن:

تراجع الدور السياسي الفاعل للأمم المتحدة ومعها مجلس الأمن الدولي كفاعل مؤثر في الملف السوري خلال عام 2020، واقتصر دور المنظمة الدولية على جانبين، الأول: دعم مهمة المبعوث الأممي «غير بيدرسون» في مهمته لإنجاح العملية السياسية ومتابعة عقد دورات اللجنة الدستورية وعملها بين النظام والمعارضة، والثاني: التركيز على الأوضاع الإنسانية والخدمية المتردية التي تعاني منها سورية بسبب الانتهاكات المستمرة للنظام وميليشياته ضد المدنيين والمؤسسات المدنية، وإصدارها لعدة بيانات وقرارات في هذا الشأن بهدف تخفيف معاناة النازحين في مناطق الداخل السوري. ويمكن عرض أهم تلك البيانات والقرارات خلال هذا العام كالتالي:

- تصريح صادر عن الأمم المتحدة في 4 شباط/ فبراير 2020 بضرورة حث أطراف النزاع للعمل فوراً وبشكلٍ جماعي لتوفير « فترة هدوء مجدية للمدنيين في شمال غرب سورية».

- مناقشات مجلس الأمن حول الوضع في سورية في 27 شباط/ فبراير 2020، حذرت خلالها مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ «أورسولا مولر» مجلس الأمن من أن «احتياجات السكان في سورية لا تزال هائلة وتستمر في الزيادة وسط تكشف كارثة إنسانية في شمال غرب البلاد». وقالت: «أكرر نداء الأمين العام المتجدد الداعي إلى وقف فوري لإطلاق النار لإنهاء الكارثة الإنسانية وتجنب تصعيد لا يمكن السيطرة عليه». كما أكد خلالها مجلس الأمن على أهمية «إيصال المساعدات عبر الحدود في شمال غرب البلاد».

- تصريح صادر عن لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن سورية في 2 آذار/ مارس 2020: «مستويات غير مسبوقة من النزوح والظروف القاسية للمدنيين في الجمهورية العربية السورية».

- نداء أطلقته لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن سورية في 28 آذار/ مارس 2020 جاء فيه: « مع وصول الجائحة العالمية إلى سورية لا بد من وقف القتال واتخاذ خطوات عاجلة لمنع وقوع مأساة أكبر».

- تصريح للأمم المتحدة في 7 تموز/ يوليو 2020 حول «تفشي انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب»، والوضع الصعب الذي تواجهه إدلب خلال جائحة كورونا بسبب ظروف الحرب.

- روسيا تعارض مشروع قرار في مجلس الأمن في 8 تموز/ يوليو تقدمت به كل من ألمانيا وبلجيكا حول «آلية إيصال المساعدات إلى سورية»، حيث أصرّت روسيا على الإبقاء على معبر واحد بدلاً من معبرين، ولمدة ستة أشهر بدلاً من عام كامل.

- مشروع قرار روسي إلى مجلس الأمن في 9 تموز/ يوليو يرمي إلى خفض المساعدات الإنسانية الأممية إلى سورية، حيث رفضت غالبية أعضاء مجلس الأمن التصويت لصالح مشروع القرار.

- مجلس الأمن يتبنى في 11 تموز/ يوليو قراراً يجدد آلية إيصال المساعدات عبر معبر حدودي

واحد، وذلك بعد أربع محاولات فاشلة، حيث صوت المجلس على تبني مشروع قرار ألماني- بلجيكي جدد بموجبه «عمل آلية المساعدة الإنسانية عبر خطوط النزاع والمعابر الحدودية لمدة عام واحد». وسيسمح القرار الأممي بإيصال المساعدات الإنسانية لسكان شمال غرب سورية عبر معبر واحد فقط هو معبر باب الهوى.

وبهذه المناسبة دعا الأمين العام للأمم المتحدة أطراف الصراع لضمان وصول المساعدة الإنسانية إلى جميع المحتاجين وفقا للقانون الإنساني الدولي.

- لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن سورية تصدر تقريراً في 15 أيلول/ سبتمبر تكشف فيه الافتقار إلى «الأيادي النظيفة» في البلاد في ظل استمرار الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان على الرغم من انخفاض الأعمال العدائية على نطاق واسع منذ وقف إطلاق النار في آذار/مارس الماضي، حيث أفادت لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في سورية بأن «الجهات المسلحة تواصل تعريض المدنيين لانتهاكات مروعة ومستهدفة بشكل متزايد».

كما سلط التقرير الضوء على زيادة أنماط الانتهاكات المستهدفة، مثل «الاغتيالات والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والنهب أو الاستيلاء على الممتلكات الخاصة» بحيث ظلت معاناة المدنيين سمة دائمة للأزمة.

- احاطتين في مجلس الأمن في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر بشأن الوضع في سورية، قدمهما كل من «رامش راجاسينغهام» نائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، و«خولة مطر» نائبة المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، أشارا فيه إلى الوضع الإنساني المتردي، وبرودة الطقس التي أخذت تفاقم معاناة ملايين النازحين.

الاتحاد الأوروبي:

استمرت سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الملف السوري خلال عام 2020 باتجاه دعم الملف الإنساني من خلال سياسة دعم اللاجئين الوافدين إليه، أو من خلال تقديم المعونات المالية والإنساني للاجئين والنازحين داخل سورية وخارجها، خاصة في دول الجوار السوري. ومن ناحية أخرى استمر الاتحاد الأوروبي في سياسة فرض العقوبات على النظام السوري وداعميه من هيئات ومنظمات وشركات وأفراد، فيما تراجع دوره على المستوى السياسي كثيراً، ولم يعد هذا الاتحاد من الفواعل المؤثرة على القضية السورية سوى دعمه لعمل المبعوث الأممي إلى سورية في مهمته من جهة، ورفضه القاطع المشاركة في مؤتمر عودة اللاجئين الذي نظمه النظام السوري بدعم روسي في دمشق بتاريخ 11 تشرين الثاني/ نوفمبر. وفي هذا الإطار نشير إلى أهم القرارات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي خلال هذا العام:

التاريخ	التصنيف	القرارات
28 أيار/ مايو 2020	عقوبات	تمديد العقوبات على النظام السوري، حتى 1 حزيران/ يونيو 2021. وضمت اللائحة 273 شخصاً و 70 مؤسسة سورية بسبب مسؤوليتهم عن القمع العنيف ضد المدنيين.
30 حزيران/ يونيو 2020	مساعدات إنسانية	الاتحاد الأوروبي يتعهد بمبلغ 2,3 مليار يورو لمساعدة السوريين خلال الفترة ما بين 2020 – 2021.
12 تشرين الأول/ أكتوبر 2020	عقوبات	تمديد العقوبات بحق 5 شخصيات هم: رئيس مركز البحوث العلمية «خالد نصري»، والعقيد «طارق ياسمينة» و«وليد زغيب»، و«فراس أحمد» و«سعيد سعيد» لمشاركتهما في أنشطة مركز البحوث العلمية لإنتاج الأسلحة الكيماوية، إضافة لتجميد أصول مسؤولَين روسيَين.
16 تشرين الأول/ أكتوبر 2020	عقوبات	عقوبات على 7 وزراء هم: وزير التجارة الداخلية طلال البرازي، والثقافة لبنى مشاوي، والتعليم دارم طباغ، والعدل أحمد السيد، والموارد المائية تمام رعد، والمالية كنان ياغي، والنقل زهير خزيم.
6 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020	عقوبات	عقوبات على حكومة عرنوس الجديدة طالته مع 8 وزراء هم وزراء النفط والثروة المعدنية والصناعة والصحة والزراعة والصحة وثلاثة وزراء دولة.
11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020	بيان	مقاطعة المؤتمر ورفضه بالكامل

جامعة الدول العربية:

إنّ تراجع الدور العربي الفاعل في القضية السورية على مستوى الدول العربية انعكس على فاعلية الجامعة العربية ودورها تجاه القضية السورية كذلك، ولم تتخذ هذه الجامعة أي موقف مؤثر أو فاعل يمكن أن يحدث خرقاً ما في اتجاه حل القضية أو محاولة لعب دور ما فيها، وقد استمر هذا التراجع خلال عام 2020، واقتصر دور الجامعة على بعض التصريحات الإعلامية لا أكثر تجاه بعض الملفات في القضية السورية، يمكن الإشارة إليها من خلال التالي:

– في 14 شباط/ فبراير 2020 دعا وزير الخارجية الجزائري «صبري بوقادوم»، باعتبار الجزائر هي الرئيس الدوري للجامعة العربية خلال عام 2020، دعا إلى ضرورة إعادة سورية إلى جامعة الدول العربية، وقال: «إن الجزائر سبق واعتبرت أن تجميد عضوية سورية خسارة لكل الدول العربية».

– في 29 شباط/ فبراير 2020 أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، خلال مؤتمر صحفي عقده مع وزير الخارجية الجزائري، أن دولاً عربية أخرى إلى جانب الجزائر، ترغب في عودة سورية إلى الجامعة. لكنه أشار إلى أنه: «لا يعلم بعد الموقف السوري بشكل دقيق حول عودة دمشق إلى

الجامعة العربية»، وأنه: «لا يعرف أيضاً موقف جميع الدول إزاء هذه المسألة».

– في 2 آذار/ مارس 2020 زار الأمين العام لجامعة الدول العربية الجزائر، وأكد مجدداً أن: «عودة سورية لشغل مقعدها بالجامعة يحتاج الى قرار من وزراء الخارجية الذين سبق لهم وعلّقوا هذه العضوية منتصف 2011».

– في 11 حزيران/ يونيو 2020 قال عبد الله بن يحيى المعلمي مندوب المملكة العربية السعودية الدائم لدى الأمم المتحدة: «إن سورية لا بد أن تعود يوماً إلى جامعة الدول العربية، وهذا بحاجة لعدة خطوات».

بالمقابل أكّد عدد من وزراء الخارجية العرب، في إطار المداولات حول دور الجامعة العربية، على أنّ: «قرار تجميد مقعد دمشق بالجامعة العربية لم يكن نافعاً في حل الأزمة السورية، وأنّ الوضع في سورية يتطلب جعل الباب مفتوحاً أمام أطراف الأزمة وعدم غلق الباب في وجه أي طرف حتى تستطيع الجامعة العربية القيام بدورها في حل تلك الأزمة المتواصلة منذ 9 سنوات».

ج- قراءة تحليلية في المواقف الإقليمية والدولية:

على مستوى مواقف الدول من القضية السورية، بقيت الولايات المتحدة الامريكية تنظر للقضية السورية على أنها ليست أولوية في السياسة الأمريكية، وأنّ هناك الكثير من القضايا الإقليمية والدولية تشكل أولوية قصوى بالنسبة للأمن القومي الأمريكي، منها إقليمياً الملف النووي الإيراني، ودولياً الصراع مع روسيا أمنياً، ومع الصين اقتصادياً، وغيرها من الملفات. لذلك لا زالت الولايات المتحدة تعمل في سورية على مبدأ إدارة الصراع، بحيث تشكّل عامل توازن بين مختلف أطراف الصراع الداخلي والخارجي، مع استمرار تمركزها في مواقع ونقاط عسكرية في شمال شرق سورية لتحقيق ذلك التوازن، فهي تدعم الميليشيات الكردية لمحاربة داعش من جهة، ولتشكل تلك الميليشيات ورقة ضغط أمريكية في وجه تركيا مقابل ملفات أخرى في المنطقة، كما تسعى إلى عدم تمكين روسيا والنظام وإيران من السيطرة على تلك المساحة الجغرافية الغنية من سورية، وتدعم في هذا الإطار قوات المعارضة السورية شمال وغرب سورية لمنع النظام من تحقيق المكاسب هناك.

أما بالنسبة لروسيا، فلا تزال تسعى جاهدةً لتحقيق مصالحها على حساب القضية السورية، مستغلةً في ذلك دعمها لما تسميه «الحكومة الشرعية» لتحصيل أكبر قدر ممكن من الاتفاقيات والعقود الاقتصادية والأمنية مقابل استمرارها في دعم هذا النظام لحكم ما تبقى من الأرض السورية، مع سعيها كذلك لتوسيع رقعة سيطرة النظام السوري، وبالتالي توسيع نفوذها على الأرض، وهو ما تسعى لتحقيقه من خلال محاولات السيطرة على مناطق في إدلب وفي شرقي سورية، حيث المناطق التي لا تزال تشهد انتشاراً لعناصر تنظيم داعش، وفي مناطق سيطرة الميليشيات الكردية مستغلةً في ذلك التهديد التركي الدائم لتواجد تلك الميليشيات في شرقي الفرات، وهو ما لاحظناه مؤخراً عندما هددت تركيا بالسيطرة على منطقة عين عيسى الاستراتيجية شمال الرقة، فتدخلت روسيا إلى جانب الميليشيات الكردية وتم الاتفاق على إنشاء ثلاث نقاط عسكرية روسية في عين عيسى لحمايتها من أي عملية عسكرية تركية محتملة. أما سياسياً فإن روسيا لا تزال تمسك بالملف السوري بقوة من خلال سيطرتها على القرار

السياسي للنظام من جهة، ومحاولاتها المستمرة لتسويق رؤيتها للحل السياسي في سورية إقليمياً ودولياً من جهةٍ أخرى، لذلك تؤكد باستمرار على أنّ اتفاقيات سوتشي شكّلت التفاهمات السياسية والعسكرية الوحيدة التي توصلت إليها بالتعاون مع تركيا وإيران، وهو ما لم تفلح فيه جميع القرارات الأممية ومجلس الامن الدولي، خاصة قرارات جنيف التي لم تطبق حتى الآن، واللجنة الدستورية التي لا تزال تراوح في مكانها رغم الجولات الأربعة.

أما بالنسبة للفواعل الإقليمية في الملف السوري، فقد استمر الموقف التركي كأهم فاعل مؤثر في القضية السورية، مقابل تراجع الدور الإيراني والعربي، حيث تعمل تركيا باستمرار على دعم قضية الشعب السوري المطالب بالخلاص من هذا النظام المستبد، وفي المقابل تحاول جاهدةً حماية مصالحها الإقليمية والدولية وضمان أمنها القومي، وفي هذا الإطار تقوم تركيا بالعمل على صعيدين، الأول سياسي خاصة مع روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في ملفات سياسية تهم الداخل السوري وعلى المستوى الخارجي، والثاني عسكري أمني بما يخص تطورات ومتغيرات الأوضاع الأمنية في الداخل السوري، وفي هذا الملف تسعى جاهدةً للتفاهم مع روسيا تحديداً لرسم خارطة العمل الأمني على الأرض في ملف إدلب، ومع روسيا والولايات المتحدة في ملف شرقي الفرات. من هذا المنطلق تعمل تركيا للوصول لأهدافها السياسية والعسكرية من خلال استمرار دعمها للمعارضة السورية بشقّيها السياسي والعسكري.

وفي مقابل الدور الإقليمي لتركيا نجد الدور الإيراني المنافس لها في القضية السورية، حيث تسعى إيران، على عكس تركيا، للمحافظة على بقاء النظام السوري من خلال استمرار دعمها له سياسياً وعسكرياً، لكن الموقف الإيراني خلال عام 2020 شهد تراجعاً كبيراً في تأثيره وفاعليته لأسباب عدّة من أهمها:

1 – العقوبات المفروضة على إيران دولياً وتأثيرها على الداخل الإيراني الذي يشهد تخبطاً كبيراً، خاصة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

2 – ضعف الموارد المالية وبالتالي ضعف تمويل ميليشياتها المنتشرة خارج إيران، خاصة سورية.

3 – الموقف الأمريكي الطامح لإخراج إيران من سورية، وإضعاف دورها وتأثيرها في المنطقة عامة.

4 – الموقف الصهيوني المعادي للوجود الإيراني في سورية، ما انعكس على زيادة حدّة الغارات الصهيونية عل مواقع إيران وميليشياتها في مختلف مناطق سورية، وضرب مراكز القيادة والتحكم والتمويل والتسليح والعمليات.

5 – المنافسة الروسية لإيران في سورية، ومحاولة ابعادها عن المراكز القيادية في مؤسسات النظام السياسية والعسكرية والإدارية.

وبالرغم من ذلك، لا تزال إيران تسعى لتثبيت وجودها من خلال تركيز مواقعها العسكرية ونشرها في مناطق حساسة من سورية، والعمل على زرع الشخصيات الموالية لها داخل النظام في مراكز قيادية متقدمة في النظام، والحصول على مكاسب اقتصادية أكبر من خلال عقود الشركات بحجة إعادة الإعمار، والعمل على نشر مذهبها العقدي الشيعي في مناطق مختلفة، خاصة في ريف دمشق والمنطقة

الشرقية، في إطار مشروعها التوسعي الذي يستهدف المنطقة بأكملها.

ثانياً: الاستقرار الأمني:

أ- تطورات الأوضاع الأمنية الداخلية:

شهد الوضع الأمني خلال هذا العام تحسناً كبيراً عن السنوات السابقة بما يخص توقف المعارك بين جميع أطراف الصراع داخل الأراضي السورية، ولم تجرِ خلال العام أي معارك كبرى كما كانت في السابق، إلا أنّ ذلك لا يعني عدم وجود عمليات قصف متقطع بين وقتٍ لآخر في هذه المنطقة أو تلك.

وهنا لا بدّ من الفصل بين مناطق النفوذ على الأرض بين مختلف الأطراف كما رسمتها الدول الفاعلة في الملف السوري، هذه المناطق هي «المنطقة الجنوبية، مناطق سيطرة النظام، مناطق النفوذ التركي، منطقة شمال شرق سورية». ففي المنطقة الجنوبية التي تتقاسمها فصائل المصالحات المدعومة روسياً مع ميليشيات النظام والميليشيات الشيعية المدعومة إيرانياً، توقفت المعارك بشكلٍ كبير مع استمرار الصراع بين مختلف هذه القوى للسيطرة والتحكم في المنطقة، وهو ما أدى خلال هذا العام إلى عمليات عسكرية محدودة في بعض مناطق درعا من جهة، وإلى تزايد وتيرة الاغتيالات بين هذه الأطراف من جهة أخرى.

على صعيد المعارك، حاول النظام السوري مرّات عدّة السيطرة على بعض مناطق ومدن حوران بهدف القضاء على ما أسماهم «المتمردين» من عناصر المصالحات الذين رفضوا الانضمام إلى صفوف ميليشياته، وباتوا يسيطرون على مناطق واسعة من حوران بمدنها وأريافها من جهة، كما أنّ اهالي تلك المناطق خرجوا مرّات عدّة في مظاهرات منددة بالنظام السوري وميليشياته، مطالبين بإسقاطه. ففي 1 آذار/ مارس 2020 وقع أول تصعيد كبير بين الجانبين خلال العام عندما اندلعت اشتباكات عنيفة بينهما، سيطرت على إثره ميليشيات النظام السوري على مدينة الصنمين بريف درعا الشمالي، وتعد هذه العملية أكبر تصعيد في محافظة درعا منذ أن بسط النظام السوري سيطرته عليها بشكل كامل في تموز/ يوليو عام 2018. ردّاً على هذه العملية قامت عناصر المصالحات من الفيلق الخامس بالسيطرة على حواجز عدّة للنظام في مناطق «جلين، والكرك الشرقي، وطفس»، وانتهت العملية في 3 آذار/ مارس بإجلاء 21 عنصراً من عناصر المصالحات إلى مدينة الباب شمال حلب.

وفي 8 تشرين الثاني/ نوفمبر قامت الفرقة الرابعة للنظام باقتحام أحياء درعا البلد، في محاولة لبسط سيطرتها عليها واعتقال عدد من المطلوبين. ردّت فصائل المصالحات بالسيطرة على حاجز مساكن جلين وأسرت مقاتلين من قوات النظام في الفرقة الرابعة، ورفضت تسليمهم إلا بعد وقف العملية، لكن المعارك امتدت إلى مناطق أخرى في ريف درعا، حيث قامت الفرقة الرابعة في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر باقتحام مدينة الكرك الشرقي تصدّت لها فصائل المصالحات، وبتوسط قادة في الفيلق الخامس بدعم روسي توقفت المعركة وجرى تشكيل لجنة تفاوض بين الأطراف المتصارعة بهدف إنهاء الصراع وإعادة الأمن للمنطقة.

أما منطقة النفوذ التركي، في إدلب وحلب، فيمكن القول أنّ المعارك الكبرى انتهت تقريباً، رغم تلويح

النظام المستمر بضرورة السيطرة على إدلب كاملاً، إلا أنّ التفاهمات التركية الروسية منعت -حتى الآن- أي معركة كبرى في المنطقة، باستثناء استمرار عمليات القصف الجوي والبري المتفرقة بدعم روسي لما تسميه «مواقع الإرهابيين» في إدلب، وهو ما أدى إلى استمرار عمليات النزوح المحدودة من مناطق القصف، وبالتالي تفاقم الأزمة الإنسانية، وعدم الشعور بالأمان في هذه المناطق، ومما زاد من المخاوف الأمنية هو قيام تركيا بسحب العديد من نقاطها العسكرية المتقدمة في المناطق التي سيطر عليها النظام السوري بدعم روسي في أرياف حماة وإدلب وحلب، حيث بلغ عدد النقاط تلك 14 نقطة عسكرية، وإعادة تموضع جديد لتركيا في المنطقة بإنشائها نقاطاً جديدة.

بينما تبقى المنطقة الأهم والأكثر جدلاً بين جميع الأطراف هي منطقة شمال شرق سورية، أو ما تُسمى «منطقة شرقي الفرات»، حيث تحاول جميع الأطراف الداخلية والخارجية السيطرة على هذه المنطقة الاستراتيجية بموقعها وثقلها الأمني والاقتصادي. وبالرغم من ذلك لم تشهد المنطقة أي عمليات عسكرية كبرى خلال العام، واقتصرت الأوضاع الأمنية والعسكرية على ملاحقة فلول تنظيم داعش من قبل التحالف الدولي من جهة، وروسيا والنظام من جهةٍ أخرى، وذلك نتيجة تزايد هجمات داعش في المنطقة الشرقية تحديداً، الخاضعة لسيطرة النظام السوري والميليشيات الإيرانية الداعمة له. بالمقابل تستمر المخاوف الأمنية من جانب فصائل الميليشيات الكردية في شرقي الفرات من أي عملية عسكرية قد تشنها تركيا على المنطقة، وهو ما تسعى إليه تركيا باستمرار، بهدف إبعاد تلك الميليشيات عن حدودها الجنوبية بالكامل ضمن إطار الحفاظ على أمنها القومي.

ب- قراءة في الأوضاع الأمنية:

بالرغم من التراجع الكبير الذي شهدته سورية هذا العام على مستوى العمليات العسكرية الكبرى، والتفاهمات التي جرت بين الدول الفاعلة في الملف السوري، خاصة التفاهمات والاتفاقيات التركية-الروسية، إلا أنّ المخاوف من عودة النزاع الدموي لاتزال قائمة حتى اليوم لعدم وجود اتفاق نهائي لوقف إطلاق النار من جهة، ولوجود تباينات كبيرة وكثيرة بين أطراف الصراع على مستوى الداخل السوري من جهة، وعلى المستويين الإقليمي والدولي من جهةٍ أخرى. حيث تسعى كل الأطراف لمزيد من المكاسب العسكرية على الأرض بدعم خارجي بناءً على مصالح تلك الدول، فروسيا تريد استعادة إدلب من فصائل المعارضة السورية، وفتح الطرقات الدولية بين مختلف المناطق لتعزيز قوتها وتأثيرها ورؤيتها في الملف السوري وفي التفاهمات النهائية لحل هذا الملف في حينه، يدعمها في ذلك الموقف الإيراني رغم الاختلافات التي أخذت تظهر بين الجانبين في قضايا عدّة ضمن هذا الملف. بالمقابل تعمل تركيا على تغيير الوضع العسكري والأمني القائم، خاصة في منطقة شرقي الفرات، من خلال السيطرة على مناطق جديدة في تلك المنطقة، وقد هددت مؤخراً بإمكانية السيطرة على منطقتي عين عيسى ومنبج من يد الميليشيات الكردية الانفصالية، وذلك بتفاهمات مع روسيا والولايات المتحدة، ضمن إطار الأمن القومي التركي، مستغلةً في ذلك اتفاقية أضنة لعام 1998 من جهة، وللوجود العسكري لحزب العمال الكردستاني في سورية من جهةٍ أخرى، وهو حزب مصنّف ضمن لوائح الإرهاب حتى في الولايات المتحدة نفسها.

بالمقابل تعمل فصائل المصالحات في الجنوب السوري على السيطرة العسكرية في مناطق تواجدها ضمن الفيلق الخامس المدعوم روسياً، ومحاولة إبعاد النظام السوري وميليشياته عن مناطق وجودها وتمركزها، وهو ما يرفضه النظام، وبالتالي استمرار النزاعات العسكرية بين الجانبين، واستمرار عمليات الاغتيال والتصفية المتبادلة، مع عدم وجود رؤية واضحة للحل أو التفاهم بالرغم من المجهود الروسي في هذا الإطار، وهو ما شهدناه مؤخراً من محاولة تقديم اقتراح جديد للتفاهم والحل من جانب النظام، والاجتماعات الأمنية بين مختلف الأطراف للوصول إلى تفاهم لا يبدو سهل التحقيق في الشهور المقبلة لأسباب عدّة أهمها تعنّت النظام المستمر وتمسّكه بالعقلية الأمنية للحل ومطالباته المستمرة للطرف الآخر بالرضوخ الكامل لقراراته ورؤيته، وهو ما ترفضه تلك الفصائل حتى اليوم.

ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

أ- تطورات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

ازدادت الأوضاع الاقتصادية سوءاً خلال عام 2020 في سورية عامةً، وفي مناطق سيطرة النظام السوري خاصة، انعكست بطبيعة الحال على الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للسوريين في الداخل، ووصلت الأوضاع مرحلة خطيرة من الفقر والجوع والبطالة والنقص الحاد في جميع مستلزمات الحياة الضرورية. ففي مناطق سيطرة النظام السوري تراجع الاقتصاد لمستويات متدنية وغير مسبوقة في التاريخ السوري، حيث استمر انهيار الليرة السورية أما العملات الأجنبية حتى وصلت إلى نحو 3000 ليرة للدولار الأمريكي الواحد، ما انعكس على ارتفاع وغلاء جميع السلع والاحتياجات من الوقود إلى الغذائيات إلى معظم الحاجيات الضرورية من جهة، كما أدى ذلك إلى فقدان الكثير من هذه السلع من جهةٍ أخرى، إما بسبب توقف الاستيراد نتيجة شح الموارد المالية بالعملات الأجنبية في البنوك السورية، خاصة البنك المركزي، وإما بفعل العقوبات الخارجية التي فرضتها الدول الغربية على النظام السوري ورجالاته ومؤسساته الداعمة له، سواء قانون قيصر الأمريكي، أو عقوبات الاتحاد الأوروبي المستمرة على النظام.

ففي مجال الزراعة استمر الناتج الزراعي بالتراجع، وخرجت الكثير من الأراضي الزراعية من الخدمة، خاصة في مناطق الساحل السوري بعد الحرائق الغير مسبوقة التي شهدها الساحل السوري في الأشهر الأخيرة، والتي أدّت إلى خسائر مادية كبيرة في محافظتي اللاذقية وطرطوس، وخروج مساحات شاسعة عن الخدمة والانتاج. وفي المجال الصناعي استمر كذلك تراجع عجلة الصناعة والانتاج للأسباب المذكورة سابقاً من ندرة القطع الأجنبي والعقوبات، وكذلك تراجع القوة الشرائية للمواطن السوري، وعدم توفر أسواق خارجية للتصدير، وهو ما انعكس بالضرورة على واقع التجارة وتراجعها لمستويات متدنية حرمت النظام من القطع الأجنبي من جهة وحرمت الاقتصاد السوري من النمو والعمل.

هذا التراجع الكبير في الاقتصاد السوري انعكس على الشعب السوري في مناطق سيطرة النظام من قلّة في المحروقات والكهرباء والقمح، ما أدّى إلى تخفيض حصّة الفرد من هذه الاحتياجات وبالتالي

رأينا الآلاف من السوريين يتكدسون في طوابير كبيرة وطويلة على مراكز المحروقات والأفران، وحتى مؤسسات النظام الاستهلاكية بحثاً عن أدنى متطلبات معيشتهم.

أما في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، فالوضع الاقتصادي والاجتماعي كذلك استمر بالتراجع ولكن بدرجة أقل من مناطق سيطرة النظام، سواء في مناطق المعارضة السوري «إدلب وأرياف حلب» أو في مناطق سيطرة الميليشيات الكردية في شمال شرق سورية. وبالرغم من توافر جميع متطلبات الحياة من محروقات وخبز وغيرها في هذه المناطق، إلا أنّ القوة الشرائية لدى السوريين تراجعت بشكلٍ كبير لعدم توفر العمل، وانتشار البطالة بدرجة مرتفعة نتيجة النزوح المستمر لهؤلاء من مناطقهم وأراضيهم وأعمالهم إلى مناطق أخرى قرب الحدود التركية، وتكدّسهم في مخيمات تفتقر لأدنى متطلبات الحياة الكريمة، والاحتياجات المتزايدة لهؤلاء النازحين والمهجرين مع تراجع كبير في الدعم الذي تقدمه الدول الداعمة للملف الإنساني في تلك المناطق.

كذلك الحال بالنسبة لمناطق سيطرة الميليشيات الكردية، التي شهدت ارتفاعاً كبيراً في مستوى البطالة بالرغم من سيطرة تلك الميليشيات على مناطق استراتيجية بما يخص استخراج النفط من جهة، ومساحات شاسعة من الأراضي الزراعية التي تُزرع بالمحاصيل الاستراتيجية من قمح وشعير وقطن.

وبالرغم من تراجع العمليات العسكرية الكبرى خلال عام 2020 عن السنوات السابقة، والهدوء النسبي الذي عاشته مختلف مناطق سورية خلال العام، إلا أنّ ذلك لم ينعكس على تحسّن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للسوريين.

ب- قراءة في الواقع الاقتصادي والاجتماعي:

مع استمرار الأزمة السورية واقترابها من نهاية عامها العاشر دون وجود أي أُفق للحل أو رؤية واضحة لجميع الأطراف الفاعلة في الداخل والخارج، يتزامن ذلك مع جملة من الأسباب والعوامل التي أدّت جميعها لتردي الأوضاع الاقتصادية وانحدارها لمستويات دنيا غير مسبوقة انعكست آثارها المباشرة على معيشة المواطن السوري، حيث لم يعد باستطاعته تأمين أدنى متطلبات معيشته، مع انتشار البطالة وقلّة الدخل وانخفاض كبير ومستمر لليرة السورية أمام العملات الأخرى. وهنا نذكر بعض الأسباب التي أدّت إلى استمرار هذا الانهيار الاقتصادي والاجتماعي في الداخل السوري، منها:

1 – العقوبات التي فرضتها الدول الغربية، وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، خاصة قانون قيصر، حيث انعكست آثاره مباشرةً على الاقتصاد السوري وحياة المواطنين.

2 – فشل النظام السوري في تقديم أي حلول مجدية لوقف التدهور الحاصل سواء بشكلٍ طارئ أو من خلال حلول طويلة الأمد، حيث أثبتت الحلول الترقيعية عدم نجاعتها لحل هذه الأزمات.

3 – انعدام شبه كامل للقطع الأجنبي في البنك المركزي السوري، وعدم قدرة النظام على تمويل مستورداته من السلع الأساسية والضرورية، في مقدمتها الوقود والكهرباء والطحين.

4 – انعدام الموارد المالية الداخلة لخزينة النظام بسبب توقف عجلة الاقتصاد السوري بمختلف قطاعاته،

الزراعية والصناعية والتجارية، وحتى السياحة والخدمات، مقابل ازدياد المصروفات على شراء الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية وتمويل الميليشيات المقاتلة معه كأولوية على الحاجيات الأساسية للمواطنين.

5 – تراجع كبير في المنظمات الداعمة للعمل الإنساني والإغاثي في مختلف مناطق سورية واقتصارها للعمل بالحد الأدنى من المتطلبات والاحتياجات.

6 – الفساد المالي وعمليات السرقة والنهب وتهريب الأموال خارج سورية في ظل انعدام المحاسبة والقانون رغم محاولات النظام الخجولة لوقفها أو معالجتها.

7 – عدم رضوخ النظام لمقترحات الحل السياسي والعمل على الدخول في عملية سياسية جدّية تُنهي هذه المعاناة المستمرة وتوقف النزيف الحاصل على شتى الأصعدة.

وبالتالي ستبقى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في حالة تدهور مستمر طالما بقي النظام مصرّاً على البقاء في السلطة بالآلة العسكرية، متجاهلاً كل تلك المعاناة التي تعيشها البلاد، والتي ستزداد مأساةً كلما طال أمد الأزمة وانعدمت معها الإرادة الدولية لحل حقيقي وجدّي لا تبدو بوادره تلوح في الأفق حتى اليوم.

الخلاصة:

لا تزال القضية السورية تشكل أحد أهم الملفات الشائكة على المستويين الإقليمي والدولي، ورغم تراجع هذا الملف أو تقدمه بما يخص أوليات الدول ومصالحها إلا أنه يبقى الملف الأبرز والقاسم المشترك بين مختلف القوى الفاعلة. وقد شهدت القضية السورية هذا العام تطورات ومتغيرات أقل بالمقارنة مع السنوات السابقة، حيث تراجعت العمليات العسكرية لتحل محلها توافقات سياسية بين القوى الإقليمية والدولية، رغم عدم اكتمال تلك التوافقات واستمرار تضاربها في هذا الملف أو ذاك، إلا أننا شهدنا عاماً يعد الأقل دموية وصراعاً، ما أفسح المجال لبروز أهمية العمل السياسي بين مختلف الأطراف في سبيل الوصول لحل سياسي ما يكون انطلاقته من خلال اللجنة الدستورية التي بدأت عملها منذ العام الماضي ولا تزال اجتماعاتها مستمرة خلال هذا العام ومطلع العام القادم رغم عدم التوصل إلى أي تفاهم حقيقي بين الأطراف حتى الآن. وبانتظار تطورات سياسية أو عسكرية بعد وصول بايدن إلى السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي بدء مرحلة جديدة للسياسة الأمريكية في الملف السوري قد تظهر نتائجه خلال العام القادم على أقل تقدير، ستبقى المأساة السورية مستمرة حتى الوصول لحل جدّي برغبة دولية حقيقية لا تزال مفقودة إلى اليوم.